العولمة والاتحاد النقدي الأوروبي

الدكتور : بن عيشي بشير
الأستاذ : حامد نورالدين
جامعة محمد خيضر ـ بسكرة ـ

مقدمة

يشهد العالم تحولات جذرية كبيرة بعد سلسلة التصدعات المتتالية في بنية و تركيب العلاقات الاقتصادية الدولية و الجهوية ، والتي من أهمها :

- إفلاس السياسات الاقتصادية الكينزية وتطور الأزمة في البلدان الرأسمالية المتقدمة ، والصعود القوي للتيار الليبرالي الانتقائي على المستوى الفكري و التطبيقي .
- انهيار النظام النقدي الدولي وتوسع انعكاساته السلبية التي مست معظم الدول الضعيفة في ظل تزايد هيمنة رأس المال المالي الدولي .
- إخفاق مسيرة التنمية وانفجار أزمة المديونية وتفاقمها في معظم البلدان النامية التي تدهورت أوضاعها الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية .
- انهيار الاتحاد السوفيتي وسقوط المعسكر الاشتراكي وتفككه وآثارهما السلبية على التوازنات العالمية والإقليمية .
- هيمنة المعسكر الرأسمالي على ساحات الصراع الحضاري وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة التحولات الاقتصادية الليبرالية وإدارة الصراعات السياسية .
- تنامي التكتلات الاقتصادية العملاقة ، كالاتحاد الأوربي ، ومنظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ومنظمة دول جنوب شرق آسيا ، وانعكاساتها على مسار العلاقات الاقتصادية الدولية .

ولذلك سنحاول في هذه الورقة التعرف بإيجاز على العولمة ثم التعرض إلى الإتحاد النقدي الأوربي .

ـ *ما العولمة ؟*

منذ التسعينات تاريخ ظهور ظاهرة العولمة على مسرح الأحداث ,والعلماء والباحثون الأكاديميون يداولون الموضوع من زوايا متنوعة :اقتصادية وسياسية وثقافية وإعلامية ، متنوعة بغية معرفة حقيقة هذه الظاهرة الجديدة القديمة .وتأثيراتها المحتملة على مختلف المجتمعات ,وهذا ما نحاول أن نبينه .

مفهوم العولمة : يعد مصطلح العولمة من المصطلحات الحديثة التي شاع استعمالها ، بل وأكثر قضايا العصر المثارة على الصعيد العلمي . ولا يمكن القول انه هناك تعرف شامل لها ، ولاكن ما يلاحظ من التعريفات التي أوردها الباحثون والمفكرون التركيز على البعد الاقتصادي لها لأنه ظهر مرتبطا بالتجارة والمال ثم جاوز هذا المجال ليكون نظاما عالميا يشمل المبادلات والاتصال والسياسة والفكر والثقافة ... وعليه سنطرح جملة من التعاريف على سبيل المثال لا على سبيل الحصر.

- *تعريف العولمة لغويا* : تعتبر العولمة في دلالتها اللغوية جعل الشيء عالميا.وهو المعنى الذي حدده المفكرون باللغات الأوروبية للعولمة:(GLOBALISATION) في الإنجليزية والألمانية ويقابلها بالفرنسية (MONDIALISATION). ووضعت كلمة العولمة في اللغة العربية مشتقة من العالم على وزن (فوعلة) أو (فعللة) وهو رباعي مخترع مقابلا حديثا لدلالة على هذا المفهوم الجديد (1)

وما يهمنا في هذه الدراسة ليس الجانب اللغوي ولكن الجانب الاصطلاحي وخاصة من الجهة الإقتصادية :

.تعريف العولمة اصطلاحا :

عرفت العوامة بأنها الحركة الاجتماعية التي تتضمن انكماش البعدين المكاني والزماني الذي يجعل العالم يبدو صغيرا يحتم علي البشر التقارب بين بعضهم البعض .

وهناك تعريف يقول : هي التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء إلى وطن محدد أو دولة معينة ودون إجراءات حكومية معينة (2).

عبر فوكوياما في كتابه نهاية التاريخ " أن العولمة انتصار ا لظواهر التجديد وسيادة العولمة الديموقراطية كنظام سياسي أي انتصارا للقيم الأمريكية "(3).
يعرف علي الدين هلال العولمة على أنها " عملية تاريخية تنطوي على ترابط وتداخل بين سياسات الدول واقتصادياتها ووحدات و وحدات النظام العالمي , فلها جوانب اقتصادية وسياسية وثقافية تتجه نحو انسياب حركة رؤوس الأموال والسلع والخدمات والمعلومات عبر شبكات من الاتصالات الفضائية التي أوجدت ثورة في التقدم التكنولوجي والمعلوماتي " (4).
كما يعرف صندوق النقد الدولي العولمة بأنها "التعاون الاقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم والذي تحتمه ازدياد حجم التبادل للسلع والخدمات وتنوعها عبر الحدود إضافة إلي تدفق رؤوس الأموال الدولية والانتشار المتسارع للتقنية في أرجاء العالم كله " (5).
ويعرفها محسن الخضيري على أنها " حالة من تجاوز الحدود السياسية الراهنة للدول إلى آفاق أوسع وأرحم تشمل العالم بأسره ومن ثمة فإن العولمة تأخذ جوانب عديدة من بينها(6):
ـ حرية حركة السلع والخدمات والأفكار .
ـ تحول العالم إلى قرية كونية بفعل تيار المعلوماتية .
ـ ظهور نفوذ وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات .
ـ ظهور آليات جديدة مستقلة عن الدول .
ـ ظهور فكرة حقوق الإنسان .

1- 2 خصائص العولمة :

إن التأمل في المحتوي الفكري للمعلومة يكشف النقاب عن الخصائص الأساسية التي لم تتجسد في مراحل بداية نشأة العولمة . بل بدأت في النتوء والبروز مباشرة بعد الإعلان عن نهاية الحرب العالمية الثانية والتي تزامنت مع جملة من الأحداث التاريخية كمشروع مارشال والاتفاقية الاقتصادية لتحرير التجارة ومن أبرز هذه الخصائص ما يلي :

- في المجال السياسي(7) :

ـ غياب القطبية الثنائية ة اتجاه الدول التي كانت تحت رعاية الاشتراكية إلى النظام الحر وعلى رأسها روسيا للالتحاق برب الغرب سياسيا واقتصاديا وحتى عسكريا .
ـ ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقائد للعالم ،فالعولمة ولدت من رحم الرأسمالية أي ولادة ديناصورات مالية متعددة الجنسية تريد أن تقف فوق الدول وتتعدى حدودها بلا قيود بما في ذلك دولتها الأم بالذات
ـ ظهور هيئات ومنظمات لتطبيق سياسة العولمة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية فعلى سبيل المثال تمول الولايات المتحدة هيئة الأمم المتحدة ب90% من مجموع احتياجاتها.
ـ ظهور التكتلات والأحلاف للاستفادة من التطورات التقنية الهائلة ومن أبرزها نموذج الاتحاد الأوروبي
ـ الاتجاه إلى عزل الدول ومحاصرة بعض البلدان التي تنتهج سياسة لا تتلاءم مع المتغيرات الدولية مثل محاصرة ليبيا والسودان والعراق .
ـ العمل على إزالة بؤر التوتر وحل النزاعات الإقليمية المستعصية .

- في المجال الاقتصادي (8):

سيادة آليات السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية في ظل الثورة التكنولوجية والاتصالات واستغلال القدرات في الإنتاج بأقل تكلفة وأحسن جودة وأعلى تنافسية والبيع بسعر تنافسي لتحقيق حصة أكبر وبأقل تكلفة ممكنة.
ـ تأكد ديناميكية العولمة يوما بعد آخر لتغيير موازين القوي الاقتصادية القائمة والاحتمالات المستقبلية أمام تهديدات المنافسة للقوي الجديدة كالتحاد الأوروبي والصين .
ـ تزايد الاتجاه نحو الاعتماد الاقتصادي المتبادل ، وذلك بإلغاء منظمة التجارة العالمية للقيود وفتح الأموال الانتقال رؤوس الأموال الدولية نتيجة للثورة التكنولوجية والمعلوماتية ، وإسقاط حاجز الزمن والمسافة بين الدول والقارات مما عمق الاتجاه نحو الاعتماد المتبادل أي تزايد درجة التأثير المتبادل وهذا ما ترتب عليه ظهور آثار تتمثل في :

- زيادة درجة التعرض الصدمة الاقتصادية الوافدة من الخارج .
- سعة انتقال التأثيرات الاقتصادية .
- زيادة حركة التجارة الدولية كعامل نمو مهم نتيجة لزيادة الاعتماد المتبادل .

- زيادة الدرجة التنافسية لتخفيض العوائق وتهيئة الوضع أمام قيام أسواق عالمية ومناطق حرة.

ـ وجود أنماط جديدة من تقسيم العمل ويبدو ذلك جليا من مشاركة أكثر من دولة في إنتاج منتوج صناعي نهائي كأنواع السيارات والأجهزة الكهربائية . كما أن قرارات الاستثمار و الإنتاج تتخذ على مستوى عالمي تبعا للرشاد الاقتصادي واكتساب الميزة التنافسية .

ـ تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات باعتبارها أحد آليات العولمة الفعالة .

ـ تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة العولمة وخاصة بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة ليكمل الضلع الثالث للمولود الجديد للعولمة ، الذي تقوم إدارته من خلال السياسات النقدية والمالية والتجارية التي تمليها المؤسسات الثلاث للعولمة.

ـ تقليص درجة سيادة الدولة في مجال السياسة النقدية والمالية ، خاصة أمام التدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال عبر الحدود مما يفقد الدول التحكم في أسعار الفائدة ومنه نسبة التضخم وسعر الصرف .

ـ إضافة إلى الكتلة النقدية الهائلة في يد المضاربين بحيث يستطيع ضخ 800 مليار دولار يوميا ، مقارنة بما تجمعه البنوك المركزية والذي يقدر ب14 مليار دولا يوميا ،أي بإمكانية اقل من 55 مرة المضاربين

كما تعمل الاستثمارات المباشرة على خفض إيرادات الدولة وذلك من خلال التسهيلات التي تتلقاها الشركات متعددة الجنسيات.

مراحل العولمة :

لقد تعددت الأسئلة حول موضوع العولمة ، هل تشكلت تلقائيا أم أنها أداة حديثة للنظام العالمي القديم يتكيف مع المستجدات التاريخية والمتغيرات العصرية ، ويرجع أغلبية علماء الاقتصاد والسياسة أن هذه الظاهرة هي نتائج تطور طبيعي للحضارة منذ أقدم الحقب التاريخية وقد قسم أغلبهم نشأة العولمة إلى ثلاث مراحل **المرحلة الأولى :مرحلة التكوين**

يطلق كذلك على هذه المرحلة اسم المرحلة الجنينية باعتبار العولمة كأي كائن حي وتتجسد بدايتها مع ظهور مشروع مارشال الأمريكي الشهير الذي أقيم بهدف إعمار أوروبا الغربية في نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر . واتسمت هذه المرحلة بهزيمة الدولة الإسلامية في الأندلس وبروز كل من إسبانيا والبرتغال ثم قيام دولة هولندا وإيطاليا .وحدوث تغير جذري في قيم ومبادئ التجارة سواء الداخلية أو الخارجية منها كما عرفت إعادة تنظيم العلاقات النقدية وأسعار الصرف ووسائل الدفع وقد تمثل ذلك بظهور البنك وصندوق النقد الدوليين ، ويعتبر البعض أواسط عقد الأربعينات بمثابة حجر الأساس لعولمة أطلسية ، إلا أن تلك العولمة لم تصمد أمام الحاجة الأوروبية لإنشاء فضاء اقتصادي ونقدي متميز رغم ما حققته من ازدهار صناعي منقطع النظير (9).

- **المرحلة الثانية : مرحلة العولمة الإقليمية**

تبدأ من النصف الثاني من عقد الخمسينيات وذلك عن طريق إنشاء سوق مشتركة ضمن معاهدة روما الشهيرة ،فسوق أوروبية مشتركة ، فاتحاد اقتصادي ونقدي ضمن معاهدة ماستريخت التي تضم خمسة عشر بلدا صناعيا على رأسها ألمانيا ، بريطانيا ، فرنسا ، وهذا ما أدى إلى بروز فضاء اقتصادي نقدي وتجاري واجتماعي أوروبي . كما شهدت هذه المرحلة بداية عمل منظمة التجارة العالمية (OMC) وإزالة الحواجز والقيود بين الدول ، وحرية حركة رؤوس الأموال والفقدان التدريجي للسيادة الدولية لتنتشر إثرها العولمة الإقليمية تحت شعار " مناطق تبادل حر ، اتحادات جمركية " . والتي تهدف إلي تدبير الشؤون التنموية الداخلية ، وإلي تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية .

غير أن العولمة الإقليمية وما حققته من نتائج إيجابية إلا أنها كانت مبنية على سياسات تمييزية تفاضلية إلا أنها عجزت عن مواكبة التغيرات المهمة الإنتاجية والتقنية وكان تأثيرها محدودا في تحرير المبادلات التجارية تحريرا كاملا وعجزت عن تحقيق مناخ تنافسي عادل ونظيف وشفاف (10).

- **المرحلة الثالثة : المرحلة الكونية**

إن العولمة في هذه المرحلة طبخت على نار هادئة ما بين عامي 1989-1991 وكانت البداية حين أعلن الرئيس السوفيتي الأسبق ميخائيل كورباتشوف عن إعلان انهيار الاتحاد السوفيتي والذي تلاه الإعلان عن سقوط جدار برلين في نوفمبر 1989 ثم حرب الخليج (1991- 1992) وهذه الظروف كان لها الأثر المهم أمام تهيئة الجو الملائم أمام الولايات المتحدة الأمريكية لتتربع على عرش النفوذ العالمي ، وبروز أمريكا قائدا للعلم حتى سمي

القرن ب"القرن الأمريكي نتيجة نفوذها الواسع على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية والحضارية على العالم (11) .
ومفاهيم العولمة في ظل الأحادية القطبية ، وجدت لنفسها أجهزة ومؤسسات ساعدتها علي التحول الصيرورة في إطار إقليمي إلى إطار كوني شامل كما اتسمت هذه المرحلة بالتداخل والتشابك الواضح لمختلف الأمور ، وأن تصبح العوالم مفتوحة دون وجود للحدود السياسية بين الدول ودون فواصل زمنية وجغرافية (12).
ومن خلال تتبع نشأة العولمة يمكننا القول أنها ليست ظاهرة حديثة أفرزتها أحادية القطب وهيمنة أمريكا ، بل هي ظاهرة لها أصولها التاريخية كما لها أسبابها وعواملها الموضوعية التي تتطلب منا عملية تجهيز وإعداد متواصل لتتوافق مع ظروفنا وطبيعتنا .

أنواع العولمة : هناك نمطين للعولمة هما :

- عولمة الإنتاج : بعد الحرب العالمية الثانية والأزمات الاقتصادية عادت عملية تكامل المجال الاقتصادي للاهتمام ، وذلك بنمو متماسك ساء في الدول الصناعية أو في الدول المتحررة حديثا ، هذا النمو غير المتوقف عمليا حتى عام 1973 قاد إلى تشكل مجموعات صناعية كبرى نتيجة لموجة التركيز المتتالية في الاقتصاديات الأكثر تقدما (ديك تشيني1994)(13)، وهذه المجموعات بلغت أبعادا دولية تبلورت مع مجموعة من الظروف لإنتاج ما يسمى "عولمة الإنتاج" والتي تعد أقل تأثيرا للصدمات على الاقتصاد العالمي .
- العولمة المالية : وتعتبر العولمة المالية الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى الاندماج المالي مما أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال ومن ثمة أخذت تتدفق عبر الحدود على الأسواق العالمية(14).

إن ظاهرة العولمة تدار من خلال السياسات الاقتصادية والتفاعلات المالية والضغوط السياسية التي تمارسها كلا من أمريكا ودول الاتحاد الأوربي ، هذه الأخيرة ما كانت لتتشكل لولا الخطر الذي كان يهددها من الهيمنة الأمريكية إن على المستوى السياسي أو على المستوى الاقتصادي ، ولقد كانت وحدة النقد الأوروبية تعد من المحاور الأساسية في النظام النقدي الأوروبي وأحد المكونات الأساسية لهذا النظام والذي يعد بدوره بمثابة الركيزة الأساسية في الوحدة النقدية الأوروبية وذلك كوحدة حسابية تدور حولها باقي العملات المحلية للدول الأعضاء في النظام، فسوف نخصص في هذه الفقرة لدراسة وحدة النقد الأوروبية, أهميتها ووظائفها,وتطوراتها ,أهم ألآثار الاقتصادية لليورو.

مقدمة تاريخية

لعل أهم الأحداث الاقتصادية في نهاية القرن العشرين هو مولد الوحدة النقدية الأوروبية والتي يتوقع أن يكون لها تأثيرات واسعة النطاق على النظام الاقتصادي العالمي في القرن الحادي والعشرين
وتعد تلك العملة الأوروبية الموحدة بمثابة انطلاقة للعمل الأوروبي الموحد الذي بدأ في بداية منتصف الخمسينات بتكوين الاتحاد الأوروبي للصلب والفحم ، وظل المشروع الأوروبي يتقدم بنجاح ليوقع زعماء ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا ولكسمبورغ معاهدة روما في مارس 1957 لإقامة المجموعة الاقتصادية الأوروبية وكانت أهداف هذه المعاهد هي:

- إزالة الحواجز الجمركية بين الدول المشاركة خلال 12 عاما
- وضع قوانين جمركية مشتركة خاصة بالصادرات لخارج المجموعة الأوروبية.
- إنشاء سياسة مشتركة لإدارة ودعم قطاع الزراعة.

ولقد بدأ التفكير في إنشاء وحدة نقدية حسابية أثر الهزة المالية الكبرى التي حدثت بين عامي 1986، 1969 بسبب التقلب في أسعار البترول الأمر الذي دفع لوكسمبورغ في عام 1970 لتقديم مشروع إلى المجموعة ينص على تضييق هامش التقلب بين العملات الأوروبية. وكان من آثار هذا المشروع اتخاذ قرار في عام 1971 من كل من ألمانيا وفرنسا يسمح لعملات المجموعة بالتقلب بهامش نسبته 4.5 % .وفي عام 1972 سمحت اتفاقية بازل بهامش تقلب 2.5 % حول النسبة المتوسطة للعملات الأوروبية وسميت هذه الآلية بآلية

سعر الصرف وفي عام 1973 انضمت كل من بريطانيا والدانمارك وايرلندا إلى المجموعة الأوروبية الاقتصادية وقدمت ألمانيا وفرنسا مشروعا لإنشاء ما عرف بالنظام النقدي الأوربي الذي تمت الموافقة عليه في مؤتمر بروكسل عام 1979 وشاركت فيه كل دول المجموعة عدا بريطانيا لأسباب سياسية.
وتتلخص مهام النظام النقدي الأوروبي في تكوين شبكة تضم سلة عملات دول المجموعة الأوربية بنسب مختلفة لتكوين عملة نقدية واحدة مع تحديد هامش لتقلب سعر صرف مقابل هذه العملة يصل الى 2.5% في حين سمح لإيطاليا بهامش 6 % على أن يعود إلى 2.5 % حين تسمح إمكانياتها بذلك.
وفي عام 1989 أقر المجلس الأوروبي مشروع ديلور بشأن إقامة وحدة اقتصادية تتم خلال 3 مراحل متتالية وفي نفس العام دخلت العملة الإسبانية البيزيتا آلية سعر الصرف بهامش 6 % وتبعتها بريطانيا عام 1990 والبرتغال 1992 بنفس الهامش.
وفي عام 1993 قرر وزراء مالية الاتحاد الأوروبي توسيع الهامش ليصبح 15 % لكل العملات ماعدا المارك الألماني .ويعني ذلك السماح بتعويم العملات مما يعني تجميد آلية سعر الصرف .وفي نفس العام انسحبت كل من بريطانيا وإيطاليا من آلية سعر الصرف بسبب الاضطرابات في الأسواق

أهمية وحدة النقد الأوروبية ووظائفها:

هناك العديد من الأسباب التي دفعت دول الاتحاد الأوروبي إلى إنشاء وحدة النقد الأوروبية ، وذلك لما لهذه الوحدة من أهمية كبيرة خاصة في المجالات الآتية(15)
1-ان العملة الأوروبية الموحدة ستوجد منطقة نقدية مستقرة في أوروبا ، بحيث توفر الإمكانية الكاملة للتأثيرات الايجابية على التنمية والعمالة في السوق الأوروبية الموحدة مما يساعد على دعم القدرة التنافسية للدول الأوروبية.
2-إن العملة الموحدة سوف تسهل حساب نفقات الإنتاج وخاصة بالنسبة للمنتجات التي تستخدم فيها مكونات أجنبية ، حيث تعطي تلك العملية العملة مؤشرا أكثر دقة للأسعار ، ومن ثم معدلات الربح .
3- إن وجود عملة مشتركة وموحدة سيوفر دقة أكثر في التخطيط والحسابات العامة على المستوى الأوروبي ، كما أنه سيدعم شفافية العلاقة بين الأسعار والأجور.
4- كما ستساعد العملة الموحدة على تحقيق التكامل بين الأسواق المالية الأوروبية داخل إطار اتحاد نقدي ومن ثم فهي تجنب المؤسسات المالية مخاطر تحويلات النقد الأجنبي وتوفر مبالغ مالية كبيرة التي يتم إنفاقها على معاملات تحويلات النقد الأجنبي ، وهو ما يساعد على دفع أوروبا قدما على طريق التكامل الاقتصادي.
5- كما تعد العملة الموحدة امتدادا لمفهوم السوق الواحدة، وبالتالي فهي القادرة على تفعيل وتحريك قوى السوق الواحدة، ذلك أن التقلبات الكبيرة والمفرطة على أسعار العملات سوف تشجع بطريقة أو بأخرى على استخدام وسائل وأساليب الحماية الجمركية ، وهو ما يتعارض مع مفهوم السوق الموحدة.

وحدة النقد الأوروبية (اليورو) والتطورات الحديثة

بقراءة التاريخ القريب يمكن تقسيم مراحل إنشاء الوحدة النقدية الى ثلاث مراحل :
- المرحلة الأولى و التي امتدت من يوليو 1990 حتى نهاية ديسمبر 1993
- المرحلة الثانية والتي بدأت من يناير 1994 حتى نهاية ديسمبر 1998
- المرحلة و التي بدأت من أول يناير 1999.

وفيما يلي عرضا موجزا لكل مرحلة من هذه المراحل:

المرحلة الأولى :

في عام 1990 دخلت الوحدة النقدية المرحلة الأولى والتي فيها الأسس اللازمة لتحقيق تلك الوحدة.
وقد أبدت بعض الدول الأعضاء في ذلك الوقت عدة تحفظات بخصوص الوحدة النقدية بعضها يرجع إلى أسباب اقتصادية وسياسية والبعض الآخر مرتبط بأسباب معنوية ونفسية ، منها :
- اختلاف مستويات التقدم والاستقرار الاقتصادي بين دول المجموعة
- اضطراب الأوضاع في العديد من الدول بسبب ارتفاع معدلات البطالة والتضخم.
- النتائج المرتبطة بمحاولة علاج الآثار الاجتماعية المترتبة على الوحدة.

- التخوف من انتقال الثروة من الدول الأكثر غني في المجموعة إلى الدول الفقيرة مما يؤدى إلى انخفاض مستويات المعيشة.
- التخوف من السيطرة الألمانية.
- الشكوك من أن تفقد الدول استقلالها السياسي نتيجة للوحدة النقدية
- الارتباط الشديد بالعملة المحلية كأحد رموز السيادة الوطنية.

وعقب اجتماع رؤساء المجموعة الأوربية في ماسترخيت ، تم التصديق في 6 فبراير 1992 على اتفاقية ماستريخيت من جانب أعضاء الاتحاد الأوربي الخمسة عشر (النمسا- بلجيكا- فنلندا – فرنسا- المانيا- ايرلندا- ايطاليا- لوكسمبرج- هولندا- البرتغال – اسبانيا - انجلترا- الدانماراك – السويد – اليونان)

وقد تناولت المعاهدة الشكل الذي يجب أن يكون عليه الاتحاد ، وتم الاتفاق على وضع جدول زمني يهدف إلى التحرير الكامل لرؤوس الأموال ، وتحقيق التعاون الوثيق بين الدول الأوربية الأعضاء في مختلف المجالات الاقتصادية والمالية والنقدية.

كما تضمنت الاتفاقية الشروط التي يجب استيفاؤها من جانب الدول التي ترغب في الانضمام للوحدة حرصا على قوة العملة ، وضمانا لاستقرار قيمتها ولتحقيق التقارب بين الدول المشاركة للبعد عن أية انحرافات تنافسية .

وتتلخص أهم البنود التي نصت عليها الاتفاقية ويطلق عليها اسم (معايير التوافق) Convergence Criteria فيما يلي :

ألا يتجاوز العجز السنوي للموازنة العامة 3٪ من النتائج المحلي الإجمالي.

- ألا يتجاوز نسبة الدين العام Public Debt Ratio 20 ٪من النتائج المحلى الإجمالي GDP
- ألا تتجاوز نسبة التضخم 1،5٪ فوق متوسط معدل التضخم في أفضل ثلاث دول تتمتع باستقرار الأسعار في الاتحاد(16).
- ألا يتجاوز معدل الفائدة طويلة الأجل أكثر من 2٪ عن مثيلة في البلاد الثلاث السابق الإشارة إليها
- على الدول المشاركة في العملة الجديدة أن تكون قد انضمت إلى نظام سعر الصرف الأوربي E R M قبل سنتين على الأقل ، وظلت نسبة تقلب عملتها Fluctuation Margins في إطار الهامش المنصوص عليه دون أية انحرفات.

هذا وبمقارنة معايير اتفاقية ماسترخيت بالمعدلات الفعلية في دول الاتحاد الأوربي.

فانها تستند أهميتها إلى عناصر أربعة هي :

1- يضمن معيار استقرار السعر عدم انحراف الدولة العضو عن الاتجاه الأوربي ، لأن المناخ التنافسي بين الدول يمكن أن يتعرض للمخاطر في حالة ظهور فروق كبيرة في نسب التضخم.

2 - يعتبر تلبية معايير سعر الفائدة نتيجة طبيعية لحالة الاستقرار طويل الاجل وتنفيذ سياسات التوافق.

3 -يحول الالتزام بمعيار سعر الصرف دون سوء استخدام الدول له كعامل تنافسي مصطنع.

4 - يحول معيار العجز السنوي وحجم الدين العام المتراكم دون زعزعة الاستقرار الذي تحققه دول أعضاء أخرى من خلال سياسات إنفاق غير صارمة Lax Deficit Spending Policies

وعلى الرغم من صعوبة التطبيق المتشدد لمعايير التوافق إلا أن الجميع كان يتفق على أنه إذا لم يتمتع الاتحاد بالاستقرار ستنتفي مساندة الجماهير له ، وثقة الأسواق المالية به ، الأمر الذي يمكن أن يساهم في اهتزاز وضعه.

المرحلة الثانية:

وتسمى بمرحلة الانتقال إلى الوحدة النقدية . ومع بدايتها تم تحقيق مايلي:

1 - تأسيس مؤسسة النقد الأوروبية((EUROPEAN Monetary Institute))(EMI) وهى بمثابة نواة أولي لتكوين البنك المركزي الأوربي، وتتلخص وظيفتها في التنسيق بين الدول الأعضاء عند اتخاذ سياسات نقدية داخلية وذلك لتأمين استقرار الأسعار ، وخلق هيكل للسياسة النقدية المستقبلية ، إلى جانب نشر تقارير دورية توضح مدى التعاون الاقتصادي للدول المشاركة في الوحدة النقدية .

2- السعي لتحقيق استقلال جميع البنوك المركزية الاوربية المشاركة في العملة عن حكومتها.
3- تقارب اقتصاد الدول الأعضاء ، وجعل دورها مكملا لبعضها البعض بهدف بناء اقتصاد متكامل.
4- اقر زعماء الاتحاد في عام 1992 شكل العملة اليورو ، كما اتفقوا على ميثاق لضمان تحقيق ميزانيات حكومية مستقرة ومتوازنة فيما يعرف بتوقيع اتفاقية الاستقرار في يونيو 1997 ، والتى تنص أهم بنودها على فرض عقوبات مالية على الدول يتجاوز عجز الميزانية بها الحد المسموح به بعد انضمامها للوحدة ، الى جانب توسيع مفهوم بعض البنود القائمة في معاهدة ماسترخيت والتي تشمل العمالة وتنسيق السياسة الاقتصادية في قالب الوحدة الاقتصادية والنقدية.
5- ت م الاعلان عن أسماء الدول المشاركة في العملة الجديد في أول أبريل 1998 وعددهم إحدى عشر دولة(النمسا- بلجيكا- فنلندا – فرنسا- المانيا- ايرلندا- ايطاليا- لوكسمبرج- هولندا- البرتغال – اسبانيا) ، وقد استبعدت اليونان من العضوية لعدم استيفاء الشروط الاقتصادية والنقدية المطلوب توفرها في الولة العضو ، بينما فضلت كل من بريطانيا والسويد والدانمارك التريث والانتظار لحين يتم النظر كل سنتين في طلبات الانضمام الجديدة.
6- تم الإعلان عن تأسيس البنك المركزي الاوربي European Central Bank (ECB)(في مايو 1998 ومقره فرانكفورت ، كذلك تم تعيين أول رئيس له من هولندا لمدة ثماني سنوات ليبدأ في ممارسة مهامه مع مطلع 1999(17).

المرحلة الثالثة :

وفي هذه المرحلة يتم استكمال خطوات الوحدة النقدية ، ويبدأ التحول إلى العملة الأوربية الموحدة Euro خلال فترة انتقالية تستغرق نحو ثلاث بها سندات أو يفتح بها حسابات)، كما يمكن أن يجري التعامل بها في الصرف الثابتة المزمع الاتفاق عليها . وعلى أن تصبح عملة قابلة للدفع والتداول اليومي مع بداية عام 2002.
وهذا وسيتم خلال تلك الفترة اتخاذ العديد من الإجراءات لعل أهمها:

- تحديد أسعار الصف الثابتة لعملات الدول المشاركة مقابل وحدة النقد الأوربية Irrevocable Fixing of Exchange Rates، ومن ثم فيما بين عملات الدول الاوربية بعضها البعض وذلك بهدف:
  - تجنب الاضطرابات في أسعار الصرف وبالتالي تحسن الأداء الاقتصادي للدول المشاركة.
  - القضاء على اختلالات السوق.
  - تحقيق ثبات نسبي للقوة الشرائية الداخلية للنقود.
  - الحد من تباين أسعار الفائدة.
- يكون التعامل خلال الفترة الانتقالية مزدوجا بين اليورو والعملات الوطنية إلا أن سعر التحويل سيكون هذا اتجاه واحد أى من العملة الوطنية إلى اليورو فقط.
- سيتم استبدال عملة Ecu بالـEuro 1:1 واحد ايكو يعادل واحد يورو ، وإن كان ذلك سيواجه بمشكلة خيث يشمل الايكو كافة عملات دول الاتحاد الأوربي بما ذلك الجنية الإسترليني والكورور الدانمركي والدراخمة اليونانية وهى عملات دول لم تعتمد على اليورو في الوقت الراهن ، وفي هذا الصدد قررت المفوضية الأوربية ومؤسسة النقد الأوربية استخدام معادلة اقتصادية محددة تشمل بعض المؤشرات الاقتصادية في الدول الأعضاء كمعيار لحساب سعر الصرف (معدل التضخم ومعدلات أسعار الفائدة ونسبة الدين العام إلى النتائج المحلي الإجمالي).
- انتقال مسئولية إعداد السياسة النقدية الأوربية الموحدة إلى نظام البنوك المركزية الاوربية (ESCB) والذي يضم البنك المركزي الاوربي (ECB)والبنوك المركزية للبلد المشاركة في الوحدة النقدية وتتلخص أهم مهام البنك المركزي الأوروبي في :
  1- رسم السياسة الانتمائية للدول الاوربية الاعضاء.
  2- وضع السياسات الخاصة بإدارة الدين العام للدول الاعضاء.
  3- رسم سياسة سعر صرف اليورو.
  4- تولي عمليات إصدار وتداول اليورو وإدارة المعروض النقدي منها، وكذلك اتخاذ الاجراءات اللازمة لطباعة وسك العملة واستبدال العملات الأوربية للدول لمشاركة.

5- السيطرة والمحافظة على معدلات التضخم عند النسب المتفق عليها من خلال استخدام آليات أسعار الفائدة ، أو التأثير التدريجي على مستويات المعروض النقدي ، ويعتبر ذلك من أولويات المسئوليات الملقاة على عاتق البنك.

وقد فوض البند 105 من اتفاقية الوحدة النقدية البنك المركزي الاستقلالية الضرورية للقيام بمهامه على أكمل وجه في تحديد سياسته النقدية بعيدا عن تدخل الحكومات ليتمكن من تحقيق الوظائف المخولة إليه للدفع عبر الحدود والذي يعتبر عنصرا أساسيا في النظام النقدي والمالي الأوربي يساهم في دعم السياسة النقدية الأوربية ، إلى جانب تطوير نظم الدفع الحالية داخل أوربا لتصبح أكثر فعالية وأمنا هذا علاوة على توفير بيانات مستمرة عن التحويلات والعمليات المصرفية للبنوك التجارية في أوربا و الإسهام في ربط أسواق النقد الوطنية لدول الاتحاد لليورو ، وسرعة التحويل فيما بين البنوك.

فقد تبني نظام Gross Settlement Express Transfer (Target) لتسوية المدفوعات عبر الحدود بوحدة النقد الاوربية على اساس الزمن الحقيقي Gross Settlement Real Time في دول الاتحاد التي ستكون أساس عملة اليورو ويتكون نظام الـ (Target) من عنصرين أساسين هما:

1- نظام وطني داخلي للتسوية الاجمالية التي تتم في كل الدول الأعضاء .

2- نظام يربط بين كل تلك الانظمة الوطنية الداخلية.

ومن المقرر أن يصبح هذا النظام صالحا للتطبيق مع بداية عام 1999 ومع بداية المرحلة الثالثة من العمل بالوحدة النقدية سيسمح لأنظمة الدفع الوطنية بما فيها أنظمة التسوية الإجمالية التي تتم باستخدام كل من العملة الوطنية واليورو إلى أن يبدأ تطبيق تارجيت Target

ويمكن الإشارة هنا إلى مزايا تحديد أسعار المدفوعات عبر الحدود من خلال نظام تارجيت ، حيث يساهم في خلق مجال متكافئ في التعامل لكل المشاركين في النظام ، بالإضافة إلى البعد عن استخدام الأنظمة ذات المخاطر الكبيرة ويبدأ فتح ساعات تشغيل نظام تارجيت في أيام العمل من الساعة السابعة صباحا حتى الساعة السادسة مساءا بتوقيت وسط أوربا ، وتقوم البنوك المركزية الوطنية بتوفير السيولة خلال اليوم الواحد من خلال تسهلين مضمونين بالكامل هما :

1- نظام السحب على المكشوف .

2- نظام الريبو (اتفاقية إعادة الشراء.)

كما تتضمن المرحلة الثالثة :

- تقييم الديون الخارجية جديدة الإصدار للدول المشاركة في الوحدة بعملة اليورو وذلك بهدف تداول العملة في الأسواق المالية ، وفيما يختص بالديون الخارجية القديمة فيجب تحويلها إلى اليورو في فترة أقصاها عام 2001(18).

- تطرح سندات حكومية جديدة باليورو لآجال تبدأ من أول يناير 2002

-يتم وضع برنامج تدريجي لتحويل كافة الأصول المالية وتسوية الحسابات بعملات الدول الأوربية الأعضاء في الوحدة النقدية الاوربية بحد أقصى 2002/01/01 للعملات والسندات الاوربيةEuro Bonds و 2002/07/1 للسندات الأخرى.

- يتم في النصف الأول من عام 2002 ايضا استبدال العملات المحلية النقدية بأوراق بنكنوت تتكون من 7 فئات تتراوح قيمتها بين 5 يورو الى 500 يورو ، وثمان قطع من النقود المعدنية تتراوح قيمتها بين سنت واحد الى 2 يورو ، وسيكون ظهر القطع النقدية واحد في كل الدول فيما سيحمل وجهها رمزا وطنيا ويبدأ تداولها بين الأفراد ، ويبقي التعامل بالعملة المحلية مسموحا به لفترة ستة اشهر ، تفقد بعده قيمتها الإبرائية القانونية ، ويتم الوفاء بالالتزامات بعد ذلك باليورو.

وقد أوصت المفوضية الاوربية أن يتم تحويل الحسابات المصرفية والودائع للأفراد مجانا دون أى رسوم اعتبارا من أول يناير 1999 وكذلك استبدال الأوراق المالية والقطع المعدنية القديمة

المزايا والتحديات الاخذ بالعملة الاوربية الموحدة على الدول الاعضاء

يتمثل الاثر المباشر للوحدة النقدية الاوربية في تعظيم المنافسة وإعادة توزيع الدخول والثروات عبر الدول المكونة للاتحاد الاوربي وذلك من خلال :

1- زوال تكاليف ورسوم استبدال عملة اوربية بعملة أخرى وتقدر المفوضية الأوربية الوفرة الناتجة من انتقاء هذه الرسوم بنحو 30 بليون مارك ألماني 12,7 بليون دولار أمريكي، إلي جانب توفير الوقت والجهد سواء بالنسبة للأفراد او البنوك او المؤسسات وكأنها تتم داخل واحدة.

2- قوة الأسواق المالية الأوربية بسبب تجاوز العديد من المخاطر التي تنتج عن التذبذب في أسعار العملات والتي بلغت تكاليفها بضعة بلايين من الدولارات خلال السنوات العشرة الماضية ، مما يؤدي إلى رفع كفاءة الأسواق وزيادة توظيف رؤوس الأموال علاوة على خلق سوق مالية ضخمة بحجم يماثل سوق الولايات المتحدة الآمر الذي يمثل عامل جذب للمستثمرين من خارج دول المجموعة.

3- انتقاء مخاطر العملة في منطقة اليورو مما يؤدي الى اتساع نشاط صناديق الاستثمار وشركات التامين وصناديق التقاعد التي انحصر تعاملها في الاوراق المالية المحلية خارج حدود بلادها كما يمكن تاسيس صناديق شاملة لكل اوربا مما يساهم في توسيع وخلق فرص عمل جديدة ويؤدي إلى خفض نسب البطالة

4- دعم استقرار سوق صرف العملة الاوربية الموحدة من خلال عدم وجود تفاوت بين مؤشرات الاداء الاقتصادي في الدول الأعضاء في الوحدة طبقا لشروط اتفاقية ماسترخيت(19).

5-تحقيق ما يسمي بالا تتضمن تكلفة الإنتاج آي تكاليف لعمليات تغطية Hedging Gosts لمخاطر أسعار الصرف وبالتالي يكون العامل الرئيسي في المنافسة هو القدرة على الإنتاج بميزة تنافسية أعلى من الدول الأخرى ومن ناحية أخرى يساهم انتفاء المخاطر المرتبطة بسعر الصرف في زيادة التبادل التجاري والاستثمارات طويلة الآجل مما يقلص تكاليف عمليات التحوط أسعار الصرف بين العملات الأوربية

6- تعزيز التجارة بين الدول المشاركة في النظام من جانب وتقليل تكلفة العمليات التجارية من جانب آخر مما يؤدى إلى تعاظم القوة الاقتصادية داخل نطاق منطقة اليورو وخاصة بالنسبة للشركات الدولية لكن هناك مجموعة من التحديات يتحدث عنها المهتمين في هذا المجال وتتمثل في :

1- حداثة الاتحاد الاوربي ككيان مستقل ، والاختلافات القائمة بين دولة على العديد من القضايا واهمها الجوانب السياسية.

2- الحد من حرية اتخاذ القرارات الاقتصادية المستقلة في حكومات دول الاتحاد الأوربي وكذلك حرية اتخاذ قرارات السياسة النقدية والمالية

3- تحمل المؤسسات تكاليف باهضة نتيجة تغيير الأنظمة المحاسبية والاستثمارات الطائلة التي استنفدت للتنسيق بين خمسة عشر نظام اقتصادي ومالي نقدي مختلف والصعوبة التى يواجهها البنك المركزي الأوربي للتوفيق بين تلك السياسات والأنظمة.

4- توحيد السياسات النقدية قد يقود الى أضرار محتملة نظرا لان الأزمات الاقتصادية غير موحدة الأثر في جميع دول الاتحاد الأوروبي.

5- إلغاء عدد من العملات الأوربية يثير عددا من المشاكل القانونية والفنية في صناعة المشتقات تتطلب وضع حلول مدروسة وسريعة وكمثال هناك عقود خاصة ب **مبادلات أسعار الفائدة** و*خيارات العملة *

تمتد الى ما بعد تاريخ بدء العمل بالوحدة النقدية وقد تم تقويمها بعملات سوف تختفي تماما بالإضافة إلى ان توحيد العملة سوف يودي إلى إلغاء شرائح معينة من المشتقات تعتمد على مبادلات العملات

6 - احتمالات التدخل السياسي من جانب الدول الأعضاء للتأثير على قرارات البنك المركزي الأوربي.

7- الخطر المرتبط بإعادة تقييم الديون الحكومية والمعاملات التي يتم تسويتها مع بداية التعامل باليورو عام 1999.

الأثار الاقتصادية لليورو :

لقد أفرزت العملة الأوروبية الموحدة اليورو العديد من التغيرات والأثار المختلفة و>لك على مستويات عدة سواء على اقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي ، أو على اقتصاديات العالم الأخرى.

ولعل أولى بوادر هذه الآثار ظهرت داخل المجموعة نفسها

أثار اليورو على الاقتصاد الأوروبي:

حدث هنالك جدل داخل الاتحاد الأوروبي بشأن أثر اليورو على اقتصاديات الدول الأعضاء وشمله جدل رجال السياسة ورجال الأعمال فأصبح هنالك فريقين لكل منهما وجهة نظر حيث كان الفريق الأول يرى أن لليورو أثار ايجابية عكس الفريق الثاني الذي كان متشائما بشأن آثار اليورو على الاقتصاد الأوروبي وهنا نوجز رأي كلا الفريقين[1]

أ-الأثار الايجابية لليورو على الاقتصاد الأوروبي:

لقد أدى ظهور اليورو إلى تحقيق مزايا عديدة تخدم دول الاتحاد وأهم هذه المزايا:

-إن دخول معظم دول الاتحاد الأوروبي في عضوية اليورو يؤدي إلى الدفع في اتجاه مزيد من الإصلاحات الاقتصادية وإعادة الهيكلة في هذه الدول وأن هذه الإصلاحات تؤدب إلى خلق ظروف ملائمة لنمو العديد من القطاعات الاقتصادية وكذا خلق جو من المنافسة الاقتصادية الايجابية.

- يوفر اليورو عملة أوروبية قوية في قوة الدولار الأمريكي هذه القوة مستمدة من العديد من المؤشرات الاقتصادية مثل انخفاض معدلات التضخم وغيرها في نادي اليورو وذلك لأن هذه العملة تعكس المركز الاقتصادي للدول الأعضاء في نادي اليورو.

- إن اعتماد اليورو في التعامل داخل الاتحاد الأوروبي يشكل خطوة أساسية نحو توحيد أسواق العمل بين دول الاتحاد وهذا مما أدى إلى خلق مزيد من فرص العمل الجديدة وذلك لأن وجود هذه العملة الموحدة ألغى تكاليف التحويل بين العملات المحلية كما سهل عملية انتقال رؤوس الأموال وكذا ألغى ضرورة الاحتفاظ باحتياطات كبيرة من الدولار لتسوية المدفوعات الخارجية.

ومن جهة أخرى فان تحقيق دول نادي اليورو لشروط الانضمام إليه حقق تقاربا في الأداء الاقتصادي بين هذه الدول مما أدى إلى تشجيع حركة رأس المال وزادة الاستثمارات والنمو وخلق مزيدا من فرص العمل.

- إن اعتماد اليورو وفتح الحدود بين دول الاتحاد أدى إلى زيادة حدة المنافسة بين هذه الدول وتختلف القطاعات المستفيدة من هذه المنافسة من دولة إلى أخرى حسب المزايا النسبية والتنافسية التي تتمتع بها كل دولة من الأعضاء حيث أنه ومع اعتماد اليورو فان المراكز التنافسية لهذه القطاعات تحسنت وبالتالي زادت قوة مكانتها في الأسواق الأوروبية وهذا مما أدى إلى إعادة التخصص وتقسيم العمل داخل الاتحاد.
- عمل اليورو على زيادة القدرة الشرائية لدى مستخدميه من الأفراد والمؤسسات ذلك أن تحديد الأسعار باليورو يلغي حاجة المستخدمين إلى استبدال العملات المحلية ببعضها البعض حيث قدر الوفر الناتج عن توقف التحويليين العملات بحوالي30 بليون مارك ألماني أي ما يعادل 16.7 بليون دولار أمريكي(20) . وانعكاس هذا الوفر كان على مستخدمي اليورو حيث أصبحوا يتمتعون بقوة شرائية لنقودهم في كل أنحاء منطقة اليورو .
- من المؤكد أن استعمال اليورو عمل على إنهاء تقلبات أسعار الصرف وتقليل التكاليف وتحسين نسبة العائد على رأس المال وتخفيض أسعار الفائدة وتحسين ظروف الاستثمار.

وبصفة عامة فقد أدى اليورو إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال وكذا زيادة حدة المنافسة وقيام مزيد من التخصص وتقسيم العمل وكذا زيادة القدرة التنافسية لدول الاتحاد على المستوى العالمي وكذا استقرار الأسعار وتقليل الاحتياطات الرسمية للدول الأعضاء من الذهب والعملات الأجنبية "الدولار" كذلك زوال عيوب المنافسة وتكاليف التمويل بعملات أجنبية هذا إلى جانب الآثار الايجابية التي خلفها التقارب الاقتصادي بين الأعضاء بسبب تقليل معدلات التضخم وعجز الموازنات العامة ونسبة الديون الحكومية .

ونظرا للتفاوت في الأداء الاقتصادي بين دول نادي اليورو فان ميلاد اليورو تمخضت عنه عدة آثار سلبية على الاقتصاديات الأوروبية نوجز بعضها فيما يلي:

ب-الآثار السلبية لليورو على الاقتصاد الأوروبي

إن المبادرة باستخدام اليورو يصرف أنظار الدول الأوروبية عن مواصلة برنامج الإصلاح الاقتصادي الوطنية ومتابعتها وذلك لتحول الاهتمام نحو استكمال شروط الانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية.

كما أن هناك بعض القطاعات التي لن تستطيع الصعود أمام المنافسة التي خلفها اليورو وذلك في بعض الدول الأعضاء، ومثال ذلك نجد قطاع البناء وبعض الصناعات الكيماوية وصناعة المنسوجات والملابس الجاهزة والأحذية وبعض الصناعات الغذائية والصناعات الخفيفة الموجودة في ألمانيا تتعرض لمنافسة شديدة من

مثيلاتها في بعض دول الاتحاد الأخرى حيث نجد أن هذه الصناعات في كل من أسبانيا وايطاليا وفرنسا أعلى جودة وأرخص في السعر من مثيلاتها المنتجة في ألمانيا

ومن ثم فان استخدام اليورو يتيح فرصة أفضل لهذه المنتجات بأن تهيمن على بعض الأسواق الأوروبية كالسوق الألماني ومن ثم فان هذه الصناعات في ألمانيا تتعرض لضغوط تنافسية شديدة قد تؤدي إلى فقدان بعض الألمان لوظائفهم أو الضغط على هذه القطاعات لتخفيض التكاليف عن طريق خفض الأجور وهذا بالتأكيد ليس في صالح المواطن الألماني.

- رغم أن استخدام اليورو يؤدي إلى توحيد سوق العمل في الدول الأعضاء إلا أن هذا التوحد ترتب عنه آثار سلبية على بعض الدول وخاصة الدول ذات الأجور العالية مثل ألمانيا حيث تهاجر إليها الأيدي العاملة الرخيصة لتنافس القوى العاملة الوطنية وتحل محلها مما يؤدي إلى فقدان بعض العمال المحليين لوظائفهم وفي نفس الوقت فان استخدام اليورو يحفز هجرة رؤوس الأموال والشركات من الدول الأعضاء ذات التكاليف العالية "ضرائب عالية" مثل ألمانيا إلى الدول الأقل من حيث التكاليف مثل أسبانيا وهذا ما قد يؤدي إلى خلل في الهياكل الاقتصادية لبعض الأعضاء.

لهذا يمكن القول أن اليورو يولد فرص عمل ولكن ليس في كل الدول الأعضاء وإنما في الدول الأقل تكاليف والأكثر جاذبية للاستثمارات.

- كذلك فانه في ظل استخدام اليورو فان بعض الدول الأعضاء تتحمل أعباء مالية لدعم بعض الدول الأعضاء الأخرى الأقل نموا وذلك لتحديث مرافقها العامة وزيادة التنمية فيها.
- إن استخدام اليورو فجر خوف العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من فقدان استقلاليتها الاقتصادية وكذا فقدان جزء مهم من سيادتها وهو العملات الوطنية وحرية رسم سياستها المالية والنقدية وكذا التخوف من أن يحد البنك المركزي الأوروبي من حرية الحكومات الوطنية في اتخاذ السياسات النقدية والمالية التي تراها ملائمة لحل مشاكلها الاقتصادية.
- إن استخدام اليورو وقيام البنك المركزي الأوروبي بمهامه يفقد الدول الأعضاء حريتها في اللجوء إلى أسلوب التمويل التضخمي الذي تعودت الكثير من الدول اللجوء إليه لأنه يؤدي إلى زيادة موارد الحكومات دون تحمل أي تكاليف بغض النظر عن انخفاض القوة الشرائية للنقود الموجودة لدى الأفراد والمؤسسات لصالح الحكومة وفي هذا الشأن يتخوف البعض من لجوء بعض الحكومات في الدول الأعضاء إلى تعويض هذه الخسارة بفرض مزيد من الضرائب المباشرة والتي تؤثر سلبا على الأفراد حيث قدرت خسائر بعض الدول الأوروبية من فقدانها لاستخدام أسلوب التمويل بالعجز لمبالغ كبيرة وصلت إلى نسبة تتراوح بين 0.5 % و 1 % من دخلها القومي كالبرتغال-أسبانيا
- أثر اليورو على النظام المصرفي الأوروبي حيث يعمل على تقليص إيرادات البنوك الأوروبية وذلك بسبب تراجع الإيرادات من العمل في النقد الأجنبي كما أن هذه البنوك تتحمل تكاليف عالية للتحول إلى نظام اليورو وذلك بسبب تكاليف التحويل للأنظمة الالكترونية وتعديل الماكينات الآلية للصرف وكذلك قيام هذه البنوك بعمل دورات تدريبية للعاملين بها على الأنظمة الجديدة في ظل استخدام اليورو حيث قدمت العديد من البنوك الأوروبية تقديرات لتكاليف التحول إلى اليورو فقد أعلنت بنوك الادخار الألمانية أنها أنفقت حوالي مليار مارك ألماني للقيام بدورات تدريبية لموظفيها للتجول إلى اليورو ويختلف هذا الأثر من بنك إلى أخر إلا أن البنوك الصغيرة هي الأكثر تأثرا
- **آثار اليورو على الاقتصاديات العالمية** :(21)

ولما كان الاتحاد الأوروبي مرتبطا بغيره من دول العالم فقد أثر ظهور اليورو على اقتصاديات هذه الدول حيث بدأت جل دول العالم لكيفية استقبال اليورو و ما يترتب عن هذا الأخير من تأثيرات على الاقتصاديات العالمية حيث يختلف أثر اليورو من دولة إلى أخرى ، وسنتناول بالدراسة آثار اليورو على الاقتصاد الأمريكي وذلك باعتبار الدولار العملة الأولى الأكثر تداولا في العالم وكذا لمعرفة تأثير اليورو على الدولار ، وقبل ذلك يجدر بنا معرفة موقف الولايات المتحدة الأمريكية الرسمي من اليورو حيث يلاحظ أن هذا الأخير يميل إلى تمني النجاح لوحدة النقد الأوروبية الموحدة وأن تكون عملة قوية ذلك أن ظهورها ضعيفة لا يتوافق ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية التي تعد أكبر مستثمر خارجي في الاتحاد الأوروبي ولكن الأوروبيين شككوا في

مدى مصداقية هذا الموقف و رأوا بأنه من قبيل الديبلوماسية ليس إلا وذلك لتأثير اليورو على الدولار الأمريكي وهذا التأثير يكون من خلال:

- **التجارة الدولية:**

إن قيام دول نادي اليورو بتسعير صادراتها باليورو وتصديرها على أساس قبول اليورو لتسوية ثمنها بدلا من الدولار هذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على اليورو خاصة من طرف الشركاء التجاريين لدول اليورو مثل الدول العربية والإفريقية وغيرها وفي ذات الوقت فان هذه الدول "الشركاء" تحتاج إلى اليورو لتسديد ثمن وارداتها من الاتحاد الأوروبي وكذا تسعير صادراتها إلى دول الاتحاد باليورو وكذلك فان هذه الدول "الشركاء" تكون احتياطات باليورو وتحصل على قروض باليورو من أجل الوفاء بالتزامها أو تسديد العجز في موازينها التجارية وبهذا يتأثر الدولار كعملة لتسوية المعاملات التجارية الدولية.

من جهة أخرى فان اليورو يؤثر على الدولار من خلال حركة التجارة الدولية خاصة في مجال التجارة عالميا حيث سيتم تسعير هذه المنتجات باليورو.

أما فيما يخص تجارة المواد الخام فأثر اليورو على الدولار هنا طفيف جدا إن لم نقل منعدم حيث يبقى الدولار هو المسيطر عليها ذلك أن معظم المواد الخام يتم تعيرها بالدولار"البترول، المعادن....."كما أن تسعير هذه المواد لا يرتبط بالدول المنتجة لها بقدر ما يرتبط بظروف العرض والطلب العالميين ، كما أنه يدعم قوة الدولار في تجارة هذه المواد سيطرة الشركات الأمريكية العالمية على معظم استثمارات وتجارة هذه المواد في السوق العالمي وخاصة المرتبطة منها بالنفط

- **الودائع والاستثمارات**

إن زيادة فرص النمو في ظل الوحدة النقدية الأوروبية يؤدي إلى زيادة الثقة باليورو من قبل المودعين والمستثمرين على حد سواء وهذا ما يؤدي إلى زيادة حجم الودائع والاستثمارات باليورو على حساب الدولار

كما أن التحكم الذي كان يتمتع به الدولار على التجارة الخارجية والذي أدى إلى احتفاظ البنوك المركزية باحتياطات بالدولار لم يعد تحكما مطلقا بسبب اللجوء إلى الاحتفاظ باحتياطيات باليورو وذلك باعتبار الاتحاد الأوروبي أكبر مصدر ومستورد

آثار اليورو على الاقتصاديات العربية :

من المعروف أن للدول العربية علاقات اقتصادية متينة وقوية مع الاتحاد الأوروبي سواء في مجال التجارة أو في مجال الاستثمارات والاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول للدول العربية حيث يستوعب الاتحاد حوالي 34 % من إجمالي صادرات الدول العربية إلى العالم في حين يصدر لهم حوالي 43 % من وارداتهم وأكيد أن هذه العلاقات زادت ارتباطا في ظل توجه العديد من الدول العربية إلى إبرام اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي وبسبب هذا التشابك في العلاقات الاقتصادية بين الطرفين فان الاقتصاديات العربية تأثرت باليورو ومن جوانب عدة نوجزها فيما يلي:

أ-جانب التجارة العربية مع الاتحاد الأوروبي:

إن قيام دول الاتحاد الأوروبي بتسعير صادراتها باليورو بدلا من العملات الأوروبية المحلية يؤدي إلى زيادة طلب الدول العربية على اليورو لتسوية ثمن وارداتها من الاتحاد الأوروبي ، وان الدول العربية تلجأ هي الأخرى إلى تسعير صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي باليورو وذلك لمقابلة حاجياتها من اليورو غير أن التسعير من جانب الدول العربية ضعيف جدا بسبب أن معظم صادراتها متمثلة في البترول وغيره من المواد الخام وهناك سيطرة للدولار على أسواق المواد الخام أكثر من أسواق السلع الصناعية

كذلك فان حجم التجارة بين الطرفين يزيد بسبب تحسن شروط تجارة السلع والخدمات لكن السلع العربية قدرتها ضئيلة على منافسة السلع الأوروبية المشابهة بسبب انخفاض تكاليف إنتاج هذه الأخيرة في ظل التعامل باليورو مما يدفع بعض المنتجين العرب إلى إتباع سياسة النفاذ إلى السوق الأوروبية من داخلها وذلك عن طريق زيادة و استثماراتهم في الاتحاد الأوروبي قصد الاستفادة من ارتفاع العائد على الاستثمارات في دول الاتحاد .

ب-جانب المصارف العربية وحركة رأس المال

في ظل استخدام اليورو فقد تأثرت البنوك العربية بذلك وخاصة صغيرة الحجم منها بسبب عدم مقدرتها على تحمل تكاليف التكنولوجيا الجديدة الأزمة للتعامل باليورو

كما لجأت معظم البنوك المركزية العربية إلى الاحتفاظ باحتياطيات من اليورو لتسوية المعاملات العربية الأوروبية

-كما أن اليورو يؤدي إلى تقليل المخاطر التي تتعرض لها المصارف العربية بسبب تغير أسعار الصرف بين العملات الأوروبية المختلفة وبين الدولار

- وفيما يخص رؤوس الأموال فقد شهدت حركة باتجاه الاتحاد الأوروبي متمثلة في الاستثمارات التي تسعى للاستفادة من السوق الأوروبية الموحدة التي تنعدم فيها تكاليف التحويل بين العملات وتزيد فيها الكفاءة الإنتاجية وكذا العائد على الاستثمارات وتحرك هذه الأموال يكون من الدول العربية التي لديها فوائض مالية كدول الخليج وهذا ما يؤثر على نصيب بقية الدول العربية المستقبلة لرؤوس الأموال هذه

من جهة أخرى فان رؤوس الأموال الأوروبية المتجهة للعالم العربي تشهد تراجعا وذلك بسبب مزايا الاستثمار داخل الاتحاد الأوروبي كما أن هناك إمكانية تراجع القروض والمنح والمعونات التي تقدمها دول نادي اليورو إلى الدول العربية ذلك أن حرص دول اليورو على استقرار عملتها سيحتم عليها تقديم المساعدة والعون لأي دولة عضو في اليورو والتي تصادفها مشاكل وذلك حتى لا تمتد آثار هذه المشاكل إلى بقية الأعضاء وبالتالي يتزعزع استقرار اليورو.

جـ-جانب العمالة العربية

من المعروف أن أوروبا تعاني بطالة حادة تؤرق الحكومات الأوروبية وهذا ما أدى إلى تخفيض أسعار الفائدة بمقدار 0.5 % في الاتحاد الأوروبي لزيادة الاستثمار وبالتالي توفير مناصب الشغل كما أن التعامل باليورو يشجع على زيادة حركة العمالة بين الدول الأعضاء وذلك في ظل الشفافية في الأجور التي يخلفها اليورو ويؤدي ذلك إلى مطالبة العمالة في العديد من دول الاتحاد بالمساواة في الأجور مع العمال في بقية الدول الأعضاء وهو ما يثير العلاقة بين الأجور والإنتاجية في الدول الأعضاء ويؤدي إلى تنشيط النقابات والمؤسسات العمالية في دول اليورو وهذا ما يؤدي إلى إعادة هيكلة العمالة الأوروبية وذلك بإعطاء الأولوية الأكثر للعمالة الوطنية الأوروبية وخاصة في ظل وجود جماعات ضغط تطالب الحكومات بمناهضة العمالة الأجنبية.

خـــاتـــمـــــــــة :

مما تقدم يضح أن العملة الموحدة من الناحية العلمية والعملية , هي عملة لها مميزات .كما أن عليها عيوب غاية في الأمر أن على عملة اليورو أن تزيد من نتائجها الايجابية لتذهب إلى أبعاد تبدو غير مرئية الآن , لكن مع الاكتشاف لن تظل مجهولة , لتحاول في نفس الوقت تلافي عيوب اليورو بقدر الامكان .

قائمة المراجع :

[1] -WWW.AKKam.Org./ac
[2]-د.بلعيد بعلوج ،"الآثار المترتبة على الاستثمارات المباشرة للشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة "، مجلة العلوم الإنسانية، الصادرة ببسكرة ،العدد الثالث ، أكتوبر 2002.ص..56.
[3]-عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة واقتصاديات البنوك .الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2001،ص،20
[4]-أ.محمد الأمين لعجال ،"العولمة في مجال القانون الدولي والعلوم السياسية "،مجلة العلوم الإنسانية ،الصادرة بولاية بسكرة ، العدد 2 ،2002، ص .67.
[5]-د.فضل الله محمد سلطح ،العولمة السياسية وانعكاساتها وكيفية التعامل معها .مكتبة بستان المعرفة ، الطبعة الأولى ، 2000،ص.11 .
[6]-د.محسن أحمد الخضيري ، العولمة الإجتياحية . مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، ط1 ، 2001، ص. 31 - 32 .
[7]-د. عمر صقر. العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة.الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2000 -2001، ص.6.
[8]-عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة واقتصاديات البنوك .المرجع السابق ،ص.27.
[9]-محسن أحمد الخضري ، العولمة الإجتياحية .مجرع سابق ، ص.68، بتصرف .
[10]-محسن أحمد الخضيري، العولمة ـ مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة .مجموعة النيل العربية، القاهرة ، 2000،ص .46، بتصرف .
[11]-حشاني نزيهة وآخرون ، العولمة وسيادة الدولة . مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة ، 2001-2002 ، ص.25 ،بتصرف
[12]-محسن أحمد الخضيري ـ مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة . مرجع سابق ، ص، 68.
[13]-عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة واقتصاديات البنوك . مرجع سابق ، ص، 23
[14]-د. محمد الرميحي ، " العولمة وفخاخها " ، مجلة العربي . 484، مارس 1999 ، ص. 18 - 21.

[15] Monetary policy in Europe after Maastricht.St.Martin's Wilhelm Nolling Press.1996.P.18-129
[16]Deutsche Bank Research .Special Report The Euro A Stable Currency Europe ,February,1997.p.11.
[17]-محمود حامد عبد الرزاق ' دور النظام النقدي الأوروبي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لدول الجماعة الاقتصادية الأوروبية ,ص144.
[18]-نيرمين السعدني ، تطور النظام النقدي الأوروبي , مجلة السياسة الدولية, العدد (129) يوليو 1997،ص207.
[19]- سامي عفيفي حاتم , التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم ، الدار المصرية اللبنانية , القاهرة , 1994 , ص ص 209-211.
[20]-Horst Ungerer and others,The european Monetary System :Development and Prospectives IME.Occasional Paper N.73
[21]-أسامة المجدوب العولمة والاقليمية ، الدار المصرية اللبنانية ،2001، الطبعة الثانية